الأمين العام لمجلس التعاون لـ «الأيام»

أثق في نجاح قمة الدوحة وخروجها بالعديد من القرارات البناءة لتعزز المسيرة الخليجية

□ أشرف السعيد
Ashraf.elsaid@alalyam.com

أكد الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية د. عبداللطيف الزياني في حوار خاص وشامل مع «الأيام» أن الانتخابات التي شهدتها مملكة البحرين كانت رسالة قوية ذات مدلولات سياسية بالغة الاهمية، وان أهل البحرين أرادوا التأكيد على تمسكهم بالديمقراطية ودعمهم للمشروع الإصلاحي لجلالة الملك.

وشدد على ان الاوضاع –التي وصفها بالمؤسفة– التي تعيشها المنطقة تستدعي قيام المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته، كما يتطلب وقفة عربية جادة ومسؤولة لتدارك الوضع وإنهاء حالة التشرذم.

كما اكد الزياني على أن منظومة مجلس التعاون هي كيان راسخ ويحظى بمكانة مهمة على المستويين الإقليمي والدولي، وان دول المجلس بمكانتها واستخدامها الامثل لقدراتها وعناصر القوة لديها بمختلف أنواعها العسكرية والاقتصادية والسياسية وموقعها الجغرافي وبإرادة وعزيمة شعوبها قادرة على مواجهة ما يعترضها من تحديات ومخاطر.

وأعلن ان قمة أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون الخليجي التي تستضيفها قطر غدا وبعد غد –الثلاثاء والاربعاء– تنعقد في ضوء ظروف إقليمية حساسة وتحديات عديدة تتطلب تشاورا مستمرا وتنسيقا دائما بين القادة من أجل حماية أمن واستقرار دول المجلس ومضاعفة الإنجازات التنموية في مسيرة العمل الخليجي المشترك.

وكشف عن ان هناك قيادة عسكرية خليجية موحدة يجري العمل على تفعيلها حاليا واستكمال عناصرها التنظيمية المختلفة، ومعلنا ان قوة درع الجزيرة ستنضوي تحت هذه القيادة.

وشدد على ان اللقاء الذي جمع خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وأصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس في الرياض في الشهر الماضي رسخ تضامن دول المجلس وعزز تماسكها وأكد على وحدة الاهداف والمصير الخليجي المشترك.

وبين أن العملة الخليجية الموحدة تحظى باهتمام كبير من قبل قادة دول المجلس، وأن إنشاء المجلس النقدي جاء انعكاسا لذلك بتولي هذه المسؤولية وهناك جهود متواصلة لاستكمال متطلبات إصدار العملة الخليجية الموحدة.

وقد تطرق الحوار إلى العديد من القضايا الخليجية والإقليمية والدولية كما تناول أبرز المستجدات على الساحة في المنطقة. وإليكم نص الحوار...

■ في مستهل الحوار.. شهدت مملكة البحرين مؤخرا الانتخابات النيابية والبلدية.. ما هو منظوركم لها كمواطن بحريني؟ وما هو تقييمكم لها؟

– الانتخابات التي جرت في البحرين كانت، ولله الحمد، رسالة قوية ذات مدلولات سياسية بالغة الاهمية سواء من حيث نسبة المشاركة، أو الاقبال الجماهيري الكبير، أو عدد الذين ترشحوا للانتخابات البلدية ولمجلس النواب، او حالة الانتظام الامني التي سادت في المملكة ويسرت للناخبين المشاركة في التصويت بكل يسر وسهولة. لقد ثبت لكل من يتابع الامور في البحرين أن الديمقراطية راسخة في هذا الوطن العزيز، وفي وجدان شعبها الطيب، وهي المدخل لكل وطني مخلص لبلاده ولقيادة الوطن للعمل من أجل مستقبل أفضل. لقد شاركت شخصيا في التصويت وشعرت بسعادة أهل البحرين بمشاركتهم في الانتخابات، وكان واضحا أنهم أرادوا التأكيد على أنهم متمسكون بالديمقراطية، داعمين للمشروع الاصلاحي الذي يرعاه بحكمته جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة.

■ تموج المنطقة بتغيرات متلاحقة فضلا عن تحديات وأخطار محدقة.. ما هي قراءتكم لما تمر به المنطقة من أحداث؟

– بلا شك ان الأحداث التي مرت بها المنطقة خلال الأربع سنوات الماضية هي تطورات خطيرة تؤثر بعمق على الأمن والاستقرار الاقليمي والسلم الدولي، وكان من أهم تداعياتها استمرار سفك الدماء العربية، وتمادي اسرائيل في ممارساتها العدوانية وانتهاك حقوق الشعب الفلسطيني، وتنامي الحركات الارهابية المتطرفة، وازدياد أعداد اللاجئين والمهجرين العرب، وحالة ضعف وانقسام عربي غير مسبوقة.

ولا شك بأن هذه الأوضاع المؤسفة التي تعيشها المنطقة تستدعي قيام المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته، وتتطلب وقفة جادة ومسؤولة من الدول العربية لتدارك الوضع وانهاء حالة التشرذم، والنظر في ما يمكن عمله تجاه كل هذه التحديات غير المسبوقة التي تواجه امتنا العربية.

■ الخليج العربي محط أنظار وأطماع الكثيرين اقليميا ودوليا.. فهل ترون أن مجلس التعاون قادر على مواجهة هذه التحديات؟ وما السبيل لتنمية قدراته العسكرية؟

– إن الاحداث والمتغيرات التي تمر بها المنطقة، منذ إنشاء المجلس قبل أكثر من ثلاثة عقود، تؤكد بُعد نظر وحكمة أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس، وعمق إدراكهم للمخاطر التي تواجه دول المجلس في حاضرها ومستقبلها المنظور، وبالتالي فقد جاء تأكيد القادة، حفظهم الله، على تضامن دول المجلس وعزمهم الوقوف صفاً واحداً في مواجهة مختلف المخاطر والتحديات، والحرص على تعزيز وتعميق التعاون في مختلف المجالات بين الدول الأعضاء بما فيها المجال الدفاعي. ثم جاءت الاتفاقية الدفاعية لدول المجلس لتنص على ذلك في العديد من موادها تعزيزاً للتلاحم وتأكيد العزم على الوقوف يداً واحدة في مواجهة مختلف الأخطار والظروف. وكان من الطبيعي أن يحظى التعاون العسكري بعناية خاصة من لدن القادة حفظهم الله، ومن المسؤولين المعنيين على مختلف المستويات.

□ د. عبداللطيف الزياني خلال حواره مع الزميل أشرف السعيد

إن دول المجلس بمكانتها واستخدامها الأمثل لقدراتها وعناصر القوة لديها بمختلف أنواعها العسكرية والاقتصادية والسياسية، وموقعها الجغرافي، وما يتحلى به شعوبها من إرادة وعزيمة قوية قادرة بحول الله على مواجهة ما يعترضها من تحديات، وما قد تتعرض له المنطقة من ظروف ومخاطر.

■ كيف تنظرون إلى القمة الخليجية المقبلة في الدوحة؟ وهل من قرارات جديدة لقادة دول المجلس؟

– قمة أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس التي تستضيفها دولة قطر غدا وبعد غد –الثلاثاء والاربعاء– في التاسع والعاشر من ديسمبر برئاسة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر وتنعقد في ضوء ظروف اقليمية حساسة وتحديات عديدة تتطلب تشاورا مستمرا وتنسيقا دائما بين القادة من أجل حماية أمن واستقرار دول المجلس ومضاعفة الانجازات التنموية في مسيرة العمل الخليجي المشترك، وسيكون أمام قادة دول المجلس جدول أعمال حافل بالموضوعات المهمة وفي مختلف المجالات السياسية والدفاعية والأمنية والاقتصادية والتنموية، وأنا على ثقة بأنها ستكون قمة ناجحة وستخرج بالعديد من القرارات البناءة التي من شانها تعزيز هذه المسيرة الخليجية المباركة.

■ إلى أين وصل مشروع الشراكة الاستراتيجية بين مجلس التعاون ومع كل من الاردن والمغرب؟

– الشراكة الاستراتيجية بين مجلس التعاون وكل من المملكة الاردنية الهاشمية والمملكة المغربية تمضي، ولله الحمد، على الطريق التي رسمها أصحاب الجلالة والسمو قادتنا، حفظهم الله، بهدف تعزيز وتطوير العلاقات الأخوية الراسخة وتنميتها في مختلف المجالات. وقد تم اقرار خطط العمل المشتركة بين مجلس التعاون والبلدين الشقيقين، حيث تعقد فرق العمل المشتركة اجتماعات متواصلة لمتابعة تنفيذ ما تم الاتفاق عليه من برامج ومشاريع تعاون مشترك في المجالات المنصوص عليها في خطط العمل المشترك. ونحن نتطلع الى علاقات شراكة استراتيجية قوية وراسخة تحقق المصالح المشتركة.

■ ما هو منظور مجلس التعاون للعلاقات مع مصر؟

– إن علاقات دول المجلس مع مصر هي علاقة بين أشقاء تربطهم صلات الدم والتاريخ المشترك، وهي علاقة استراتيجية تستند على أرضية صلبة من التوافق في المنظور السياسي والمصالح الاقتصادية الواسعة والترابط الاجتماعي والثقافي. فمصر هي قلب الأمة العربية، وهي ركيزة أساسية للأمن والاستقرار الإقليمي، وما يحدث في مصر يؤثر على الأمن القومي العربي، وعلى دور مصر المحوري في منطقة الشرق الأوسط.

■ بعد مرور 33 عاماً على قيام مجلس التعاون هل ترون أن المجلس حقق أهدافه، وطموحات مواطني دول المجلس؟

– بلا شك أن مسيرة مجلس التعاون، منذ انطلاقتها المباركة، كانت حافلة بالإنجازات المهمة الهادفة، بفضل من الله، وبحكمة أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس ورؤيتهم الثاقبة، وحرصهم الدائم على أن تعطى الأولوية لتحقيق كل ما يعود بالنفع والخير على مواطني دول المجلس، وبما يقوي ويعزز مجالات الترابط والتكامل بين دول المجلس.

ولعل أبرز ما يمكن الاشارة إليه من انجازات مسيرة المجلس الطموحة هو «المواطنة الخليجية» التي عززت من ترابط شعوب دول المجلس بما أتاحته من تطبيق المساواة التامة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في الاقامة والعمل وتملك العقار والأسهم وتداولها، وممارسة المهن والحرف، وممارسة التجارة، بالإضافة إلى المساواة في العمل بالقطاعات الحكومية والأهلية، وتوفير التأمين الاجتماعي والتقاعد، وتلقي الخدمات الصحية والتعليمية المجانية.

كما ان هناك العديد من الانجازات المهمة في مسيرة التكامل الخليجي، كالاتحاد الجمركي، والسوق المشتركة، والاتحاد النقدي، ومشروع الربط الكهربائي بين دول المجلس، بالإضافة إلى العديد من المشروعات الاستراتيجية التكاملية التي لاتزال في طور الدراسة الفنية كالسكك الحديدية، والربط المائي، ومشروع الأمن المائي، والأمن الغذائي. وهذه كلها مشروعات حيوية مهمة سوف تسهم إن شاء الله في تعزيز المسيرة، وزيادة التواصل والترابط بين دول المجلس وشعوبها. كما لا يجب أن ننسى أنه خلال هذه المسيرة الخيرة تم تأسيس العديد من الهيئات الخليجية المتخصصة في مجالات التعاون المشترك بين دول المجلس، بالإضافة إلى توحيد العديد من الأنظمة والتشريعات القانونية، وتوحيد المعايير والمقاييس الخليجية للسلع والمنتجات.

■ ما هو تقييمكم لمسيرة العمل الخليجي المشترك في الوقت الراهن؟ وما السبيل إلى إعطائه دفعة إلى الأمام؟

– كما قلت فإن مسيرة العمل الخليجي حققت على مدى ثلاثة عقود الكثير من أهدافها النبيلة، سواء في مجال التعاون والتنسيق او التكامل، مما جعل من منظومة مجلس التعاون كيانا راسخا ويحظى بمكانة مهمة على المستويين الاقليمي والدولي. وجهود دول المجلس مستمرة من أجل تحقيق المزيد من الانجازات في مختلف المجالات السياسية والدفاعية والأمنية والاقتصادية والتنموية، والسعي الى تقريب التشريعات وتوحيدها، فالطريق أمامنا لايزال طويلا، وتطلعات مواطني دول المجلس كبيرة.

■ تلعب قوات درع الجزيرة دوراً هاماً لكونها الدرع الواقي والحصن المنيع لدول مجلس التعاون الخليجي الست.. فماذا عن التنسيق العسكري بين دول المجلس؟ وهل تخضع لقيادة مشتركة؟

– إن قوات درع الجزيرة كانت من أقدم مجالات العمل العسكري المشترك الذي حظي باهتمام أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس، حفظهم الله، ورعاية أصحاب السمو والمعالي وزراء الدفاع، ومتابعة أصحاب المعالي والسعادة رؤساء الأركان.

كما كان هذا المجال في مقدمة عناصر الدفاع الجماعي التي تم تفعيلها بعد وقت وجيز من قيام المجلس، ومنذ ذلك الوقت استمر تعزيز تلك القوة وتطويرها.

ثم جاء قرار المجلس الأعلى في دورته الرابعة والثلاثين (الكويت، ديسمبر 2013م)، بإنشاء القيادة العسكرية الموحدة لتشكل تتويجاً لكل الجهود التي بذلت لإنشاء قوة عسكرية مشتركة، وتنضوي بالتالي قوة درع الجزيرة تحت القيادة العسكرية الموحدة التي يجري العمل على تفعيلها واستكمال عناصرها التنظيمية المختلفة.

■ ماذا عن العملة الخليجية المشتركة؟ والى أين وصلت جهود دول المجلس في هذا الشأن؟

– العملة الخليجية الموحدة تحظى باهتمام كبير من قبل أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس، ولذلك جاء انشاء المجلس النقدي لكي يتولى هذه المسؤولية ويشرف اشرافاً مباشراً على كافة متطلبات انجاز هذا المشروع الطموح الذي سيعزز جهود التكامل الاقتصادي بين دول المجلس. وقد قطع مجلس إدارة المجلس النقدي شوطا طويلا في هذا الشأن، وهو يبذل جهودا متواصلة لاستكمال متطلبات اصدار العملة الخليجية الموحدة.

■ الاتحاد الجمركي الخليجي واجه بعض الصعوبات في بدايته منذ عام 2002 فماذا عنه؟ وما المعوقات الحالية التي تواجهه في الوقت الراهن؟

– لقد تمكنت دول مجلس التعاون في بداية عام 2003م من تطوير علاقاتها الاقتصادية بشكل فاعل تمثل في إقامة الاتحاد الجمركي لدول المجلس الذي عمق أسلوب العمل الاقتصادي المشترك، ومثل نقلة نوعية في مسيرة التكامل الاقتصادي وذلك من خلال الاتفاق على تطبيق تعرفة جمركية موحدة أمام الواردات السلعية من العالم الخارجي، وتطبيق مبدأ نقطة الدخول الواحدة، وإزالة العوائق الجمركية وغير الجمركية بين الدول الأعضاء، حيث ساعد الاتحاد الجمركي على فتح الأسواق الخليجية أمام المنتجات الوطنية، وسهل انتقال السلع الأجنبية بين أسواق الدول الأعضاء دون استيفاء رسوم جمركية مرة اخرى، مما ساهم في تقليل تكلفة هذه السلع، وانعكس ايجابا على حجم التبادل التجاري بين دول المجلس الذي قفز من 6 مليارات دولار عند بداية تأسيس مجلس التعاون الى أن أصبح الآن أكثر من 120 مليار دولار، وهو في ارتفاع مستمر.

وتعمل دول المجلس في المرحلة الحالية على تجاوز الفترة الانتقالية للاتحاد الجمركي، وتنفيذ القرارات الصادرة من اصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس باستكمال متطلبات الوضع النهائي للاتحاد الجمركي بما في ذلك الاتفاق على آلية التحصيل المشترك وتوزيع الحصيلة الجمركية، والتعامل مع حماية الوكيل المحلي والحماية الجمركية، بما ينسجم مع متطلبات الوضع النهائي للاتحاد الجمركي لدول المجلس، وتسعى الأمانة العامة حاليا الى اعتماد الاتحاد الجمركي على المستوى الدولي.

■ تأسس مجلس التعاون عام 1981، وحقق نتائج طيبة كمنظومة.. برأيكم لماذا نجحت المنظومة الخليجية وفشلت التجمعات الإقليمية الأخرى بالمنطقة؟

– نجاح منظومة مجلس التعاون مرده الى عدة أسباب أهمها الانسجام التام بين أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس، وايمان القادة ومواطني دول المجلس بأهمية مجلس التعاون لحفظ الأمن والاستقرار وحماية المكتسبات والانجازات التي تحققت في دول المجلس خلال عدة عقود، واحساس الدول والشعوب بترابطها ووحدتها ومصيرها المشترك، مما ساعد في بناء كيان مؤسسي راسخ.

وبودي أن أنتهز هذه الفرصة لأشيد بنتائج اللقاء الذي جمع أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس في الرياض في 16 نوفمبر 2014 بدعوة من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز والذي رسخ تضامن دول المجلس وعزز من تماسكها، واكد على وحدة الأهداف والمصير المشترك.

كما يجب أن نتذكر أن عمل مجلس التعاون عمل مهني بحت بعيد عن الشعارات، وهو متدرج ومتأن يبتعد عن القفزات السريعة وغير المدروسة، اضافة الى أن الترابط المجتمعي بين شعوب دول المجلس قوي تعززه أواصر القربى وصلات الدم والتاريخ المشترك، كل ذلك أسهم في نجاح منظومة مجلس التعاون.

■ الطائفية في دول المجلس.. ما السبيل لمعالجتها والحد منها؟ وما السبيل لتعميق الانتماء لدى الخليجيين؟

– الطائفية آفة مهلكة للشعوب والدول، والحمد لله أن دول المجلس ظلت على مدى عقود بعيدة عن هذا الفكر البغيض المرفوض دينيا واجتماعيا، وامتازت بتآلف مكوناتها العرقية والطائفية وانسجامها، وهو فكر، مع الأسف الشديد مستورد لأهداف سياسية تتبناها قوى ومجموعات لا تريد خيرا لهذه المنطقة وشعوبها، وهي تسعى من خلال الطائفية الى تحقيق مصالحها على حساب مصالح الشعوب. ولمكافحة الفكر الطائفي نحتاج الى خطط وبرامج تثقيفية واعلامية وتربوية وتشريعات قانونية من أجل دحضه وتبيان خطره وآثاره المدمرة على مجتمعاتنا. ولا بد لي هنا من الاشادة بالدعوة الصادقة والمخلصة التي اطلقها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز لعقد حوار للطوائف حرصا منه، رعاه الله، على حماية الأمة الاسلامية من هذا الخطر الذي يعرض مصالح شعوبها للخطر، بل ويهدد وجودها.

■ مشروع جسر الملك حمد بين البحرين والمملكة العربية السعودية والذي دشنه خادم الحرمين الشريفين... في منظوركم ما هي النتائج التي ستترتب على إقامته؟

– ما من شك في أن «جسر الملك حمد» سوف تكون له آثار إيجابية كبيرة على العلاقات الوطيدة بين البلدين ومع دول مجلس التعاون عموما، بما سوف يتيحه من تسهيل حركة التنقل لمواطني المملكتين ودول المجلس عموما، وكذلك على زيادة التجارة البينية بين المملكتين والحركة التجارية والسياحية، كما انه سوف يعزز ويدعم العلاقات بين دول المجلس ويزيد من فاعليتها السياسية عبر إنشاء مزيد من وسائل الترابط فيما بينها.

■ ماذا عن العلاقات الخليجية الايرانية، أين وصلت؟ وهل يمكن أن نرى تقارباً؟

– نحن ننظر الى ايران كبلد جار، وتربطنا بالشعب الايراني المسلم روابط تاريخية وحضارية، وينبغي أن تبنى العلاقات معه على أساس التعاون والمصالح المشتركة. إن دول مجلس التعاون تدعو دائما الى احترام سيادة الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول المجلس والدول العربية، واحترام مبادئ حسن الجوار، والى حل الخلافات بالحوار البناء والامتناع عن استخدام القوة أو التهديد بها، بما فيها انهاء احتلال ايران لجزر الامارات الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى، وأن يكفل الحل النهائي لبرنامج ايران النووي الاستخدام السلمي للطاقة النووية وفق المعاهدات والاتفاقات الدولية، ومعايير واجراءات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتحت اشرافها، مع ضمان عدم تحول البرنامج في أي مرحلة من مراحله الى الاستخدام العسكري.

■ أخيراً.. ما هو موقف مجلس التعاون من تطورات الأوضاع في اليمن بعد سيطرة الحوثيين على صنعاء وتمددهم إلى باقي المحافظات؟

– دول مجلس التعاون سعت من خلال المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية الى تجنيب اليمن ويلات الحرب الاهلية والدمار وتحقيق حل سياسي سلمي للأزمة اليمنية، وكان هدفنا الاساسي هو منع سفك الدماء اليمنية والحفاظ على أمن اليمن واستقراره ووحدته وسيادته، والوصول الى صيغة سياسية تتوافق عليها كل القوى اليمنية تمهد لإطلاق عملية تنمية شاملة تحقق مطالب وتطلعات الشعب اليمني الشقيق. وكانت الامور تسير في طريق الحل السياسي السلمي وبتوافق كافة القوى السياسية اليمنية ودعم ومساندة دول مجلس التعاون والدول الراعية للمبادرة الخليجية والمجتمع الدولي ممثلا بمجلس الأمن.

ونحن في دول مجلس التعاون سوف نستمر في دعم الشرعية، ومساندة جهود فخامة الرئيس عبدربه منصور هادي والقوى السياسية المحبة لليمن والحريصة على مصالحه العليا.